



الاحتجاج عند نحاة شبه القارة الهندية

Inference among the Indian subcontinent's syntax
grammarians

إعداد

حافظ محمد خليل

Hafez Muhammad Khalil

باحث دكتوراه - باكستاني

Doi: 10.21608/mdad.2023.322132

استلام البحث ٢٠٢٣/٩/٩

قبول النشر ٢٠٢٣/٩/٢٤

خليل، حافظ محمد (٢٠٢٣). الاحتجاج عند نحاة شبه القارة الهندية. *المجلة العربية*
مد/د، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٢٣)، ١٧١-١٩٤.

<http://mdad.journals.ekb.eg>

الاحتجاج عند نحاة شبه القارة الهندية

المستخلص:

يظهر لنا من خلال البحث المذكور أن نحاة شبه القارة الهندية يجيزون الاحتجاج من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية، حيث يعدّ القرآن الكريم أول دليل من أدلة الاحتجاج بالنقل من قبل جميع النحاة في شبه القارة، وأما الأحاديث الشريفة كانت وما تزال المورد الثاني بعد القرآن لغة ونحوًا عند نحاة شبه القارة، وأما الشواهد الشعرية فلا يختلف النحاة في شبه القارة عن الآخرين ممن سبقهم من إكثارهم الاستشهاد بالشواهد الشعرية، فلا تكاد كثير من المسائل النحوية تخلو من شاهد شعري سواء كان استشهادًا أو تمثيلًا، مع ذلك ما يبرز في كتبهم أنهم يحتجّون من الأبيات أكثر من الأحاديث وأقل من القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج بالنقل - المسائل النحوية.

Abstract:

The research shows that the Indian subcontinent's syntax grammarians allow to inference from the Quran, hadith and poetic verses. The Holy Quran is considered first evidence of inference transmission by all grammarians in the sub-continent. As for the hadiths, they are still the second resource of evidence after the Qur'an in language and syntax for the grammarians. The poetic evidence, the grammarians in the sub-continent have no different from the others in their abundance of citation of poetic evidence. Almost many syntactical issues are devoid of a poetic evidence, whether it is martyrdom or representation. However, what appears in their books is that they argue from the verses more than the hadiths and less from the Holy Qur'an.

Keywords:inference by transmission-grammatical issues-inference by mind .

المقدمة:

الاحتجاج لغة: الحَجَّ والقصد، والحِجَّة: البرهان، وقِيلَ: الحِجَّةُ مَا دُفِعَ بِهِ الْخَصْمُ وَالْوَجْهَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الظُّفْرُ عِنْدَ الْخَصْمَةِ^١ والحِجَّةُ: مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْاِحْتِجَاجِ^٢. والاحتجاج اصطلاحًا: هو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو- وهو يرادف في هذا الاستشهاد- ويقابله التمثيل^٣. والاحتجاج من الموضوعات التي نالت اهتمام أصحاب النحو واللغة قديمًا وحديثًا، ومن خلال هذا المصطلح يمكن إثبات أي مسألة أو قاعدة من المسائل والقواعد النحوية، ويُعد السَّماع الأساس الأول في تعديد اللُّغة، وبعد ذلك لحق به القياس في أولياته. ويمكن أن نقسم الاحتجاج إلى قسمين: الاحتجاج النقلی: وهو الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي وأقوال الصحابة والتابعين والأقوال والأمثال العربية الماثورة والشواهد الشعرية والأراجيز، وهذا ما سنعرضه بعد قليل، والاحتجاج العقلي: والذي يشمل أنواعًا من الاستدلال العقلي مثل: التأويل والسُّبر والتقسيم والمعارضة والتعارض والترجيح والإحالة أو المناسبة وقياس الطرد والاستدلال بالأولى^٤.

أولًا: الاحتجاج بالقرآن الكريم:

يُعدُّ القرآن الكريم أول دليل من أدلة الاحتجاج بالنقل، ولا يختلف عليه من قبل جميع النحويين واللغويين وفي مؤلفاتهم، إذ لا يعلو على كلام الله تبارك وتعالى كلام، وكما قال صاحب خزانة الأدب: "أما ربنا- تبارك وتعالى- فكلامه- عزَّ اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواترة وشاذة"^٥. "فهو أول مصدر من مصادر اللغة في جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية؛ لذا اعتمد عليه جميع النحويين والصرفيين والبلاغيين وأصحاب المعاجم، وهذا ما يمكن ملاحظته وإثباته في كل كتاب من كتب النحو واللغة

- ١- لسان العرب، ابن منظور، الناشر: دار المعارف، سنة: (٢٠١٦م) ٢/٢٢٦، ٢٢٨.
- ٢- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة) لأحمد رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة- بيروت، سنة النشر: (١٩٥٨م)، مادة: (ح، ج، ح)، ٣٠/٢.
- ٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة- دار الفرقان، سنة النشر: (١٩٨٥م)، الطبعة الأولى، ص ٦١.
- ٤- موازنة بين شرح الرضي الأستراباذي وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، رسالة الدكتوراه لأمة السلام الشامي، حزيان، سنة: (١٩٩٨م)، ص ٢٢٠.
- ٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، سنة الطبع: (١٤١٨م-١٩٩٧م)، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ٩/١.

والصرف بدون استثناء".^٦

وقد وصل القرآن الكريم إلينا بقراءات موصولة السند متصلة السلسلة إلى رسول الله- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، وقد قسّم القراءات إلى متواترة وأحاد وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع والأحاد الثلاث المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة مما لا يوافق ذلك، وما بقي فهو شاذ- وقد بذل القراء جهوداً عالية في تحقيق القراءات وإرجاعها إلى رسول الله- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ولو رجعت في كتب القراءات إلى تسلسل النقل في طريقه لرأيت مثلاً أعلى من أحكام الضبط والتدقيق البالغ غايته في شتى النواحي المتصلة بالقرآن الكريم وكلماته وآياته وطرق أدائه.^٧

فإن موقف نحاة شبه القارة من هذا المصدر والدليل المهم الذي لا يعلو عليه دليل آخر كان موقفاً إيجابياً، لا يخرج عن موقف النحاة والعلماء الذين أجمعوا على أنه أعلى نص بلغة العرب، كما يقول الدكتور أبو بكر-الباكستان- في مقاله:

"وأجمع اللغويون على الاستشهاد به حفاظاً على متانة الالفاظ العربية، وصيانة الأسلوب من كل زيغ..... وما زال القرآن الكريم مصدرًا رئيسيًا للاستشهاد اللغوي عند اللغويين، وضمت مؤلفاتهم المتعددة نصوصاً كثيرة".^٨

الأمثلة:

وهناك كثير من الآيات القرآنية المنتشرة في كتب نحاة شبه القارة، وقد اخترت بعض النماذج النحوية التي تدلّ على استشهاد النحاة بالآيات القرآنية سواء أكان يؤيدها أو يدحضها.

مسألة حذف الفعل وجوباً:

وقد يُحذف نوع من الأفعال وجوباً، كما تحدّث محمد غلام سرور (ت١٣٠٧هـ) عن هذا الحذف في شرحه للهداية في النحو، حيث يقول: "وقد يُحذف الفعل الرفع للفاعل وجوباً لقريظة دالة على تعيينه، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾"^٩ أي في كل موضع حُذف الفعل، ثم فُسّر لرفع الإبهام الناشي من الحذف، والغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر، لو ذكر المفسر لم يبق المفسر

٦- رضي الدين الأستراباذي نحويًا، رسالة ماجستير لأحياء عادل الحجاج، سنة (٢٠٠٣م)، جامعة موته، ص ٩٠.

٧- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير ببغداد، سنة النشر: (١٩٦٩م)، ص ١٢٥، ١٢٤.

٨- المقال: الاستشهاد اللغوي ومصادره: المناهج والقواعد، الدكتور أبو بكر، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور- باكستان، العدد الرابع والعشرون، (2017م)، ص ١٦٢.

٩- سورة التوبة، الآية: ٦.

مفسراً بل صار حشواً وزائداً ما هو خلاف الفصاحة والبيان.^{١٠} أوضح محمد غلام سرور في هذه المسألة أن (أحد) هنا في الآية السابقة فاعل وفعله محذوف وجوباً، والذي أدى إلى هذا الحذف على الرغم من وجود الفعل المفسر له وهو قوله: (استجارك) الظاهر؛ لأن الغرض منه تفسير المقدر.

مسألة معاني حرف اللام:

وكما يستشهد محمد سعيد (ت ١٤٠٦ هـ) في شرحه من خلال ذكر معاني حرف "اللام"، حيث يقول: واعلم أن اللام تجيء لمعان أخرى أيضاً فمنها: الاستحقاق، نحو "الحمد لله"، ومنها: الملك، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾،^{١١} ومنها: التملك، نحو: "وهبت لزيد ديناراً"، ومنها: شبه التملك، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾،^{١٢} ومنها: موافقة "إلى"، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَن رَّبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾،^{١٣} أي: إليها، ومنها: موافقة "على"، نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ لِلْجَبِينِ﴾،^{١٤} أي: على الجبين ونحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾،^{١٥} أي: فعليتها، ومنها: موافقة "في"، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾،^{١٦} أي: في يوم القيامة.....

نلاحظ في هذه المسألة أن الشارح يستشهد من القرآن الكريم من خلال ذكره لمعاني اللام، حيث يذكر أن "اللام" تدل على المعاني المختلفة، منها: الاستحقاق والملك والتملك وشبه التملك وموافقة "إلى" وموافقة "على" وموافقة "في" وغيرها من المعاني، ويأتي الاستدلال من القرآن الكريم.

مسألة الإشارة إلى المثنى والمجموع بلفظ "ذلك" المفرد:

يجوز الإشارة إلى المثنى والمجموع بلفظ "ذلك" المفرد، كما ورد في معارف الكافية وعوارف الجامي حيث يقول مؤلفه رشيد أحمد (ت ١٤٢٥ هـ) مستشهداً من القرآن الكريم: "فإن قيل: هل جاء استعمال لفظ "ذلك" في المثنى في الكلام الفصيح، قلنا: نعم قد جاء في القرآن الكريم استعمال لفظ "ذلك" في المثنى، وهو قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ﴾

١٠- انظر: مصباح المعاني شرح شرح ملاً جامي (باللغة الأردنية) للشيخ محمد غلام سرور، الناشر: المكتبة القديمة، كراتشي- باكستان، بدون سنة الطبع، ص ١٨٠.

١١- سورة البقرة، الآية: ٢٠٠.

١٢- سورة النحل، الآية: ٧٢.

١٣- سورة الزلزلة، الآية: ٥.

١٤- سورة الصافات، الآية: ١٠٣.

١٥- سورة الإسراء، الآية: ٧.

١٦- سورة الأنبياء، الآية: ٤٧.

١٧- الفرع الكامل على شرح مائة عامل للعلامة محمد سعيد (ت ١٤٠٦ هـ)، الناشر: مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان، ص ١١.

ذَلِكَ)،^{١٨} فالمشار إليه فيه هو الفارض والبكر، بل جاء استعماله في المجموع أيضاً، قال تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾،^{١٩} وكل من الاستعمالين المذكورين في القرآن الكريم بتأويل المذكور.^{٢٠}

نلاحظ في هذه المسألة استشهاداً من القرآن الكريم على أنه يصح الإشارة إلى المثنى والمجموع بلفظ "ذلك" المفرد، حيث في الآية الأولى تُشار بذلك إلى المثنى وهما الفارض والبكر والجمع في الآية الثانية.

مسألة علامات الاسم:

يستشهد محمد يوسف حفظه الله من القرآن الكريم من خلال ذكر خواص الاسم في شرحه لشرح ملا جامي، حيث قال: "أَنَّ من خواص الاسم كونه مضافاً بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظاً، ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به، وإن لم نخصها بالمضاف بل نجعلها عامّاً أي المضاف والمضاف إليه فلم تكن هذه الإضافة خاصة من خواص الاسم؛ لأنَّ الفعل أو الجملة قد يقع مضافاً إليه كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾،^{٢١} ثم يذكر قول بعض الأئمة أن المراد بالإضافة هنا عامّاً، وهذا بتأويل المصدر، أي: "يوم نفع الصادقين صِدْقُهُمْ، والمصدر يكون اسماً".^{٢٢}

نلاحظ في هذه المسألة، محاولة الشارح من خلال كلامه عن خواص الاسم، حيث ذكر أن الإضافة من خواص الاسم والتي لم يذكرها بعض النحاة حتى لا تنطبق هذه الخاصية على الفعل، بأن يضاف الظرف إليه، وأورد آية قرآنية للاستدلال على ذلك (فَيَوْمَ) الظرف مضاف إلى (يَنْفَعُ) الفعل، وأضاف بأنَّ يومَ الظرف عند بعض النحاة لم يضاف إلى الفعل بل إلى المصدر الدال عليه الفعل.

مسألة علامات الفعل:

ويستفيد المحشي: ابن داود عبد الواحد العطارى- حفظه الله- في كتابه من الاستشهاد بالقرآن الكريم حول ذكر علامات الفعل، كما يقول: "وقوله: (دخول قد)؛ لأنها إما للتقريب نحو: {قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ}^{٢٣} أو للتقليل نحو: "إِنَّ الكذوب قد يصدق" أو

١٨- سورة البقرة، الآية: ٦٨.

١٩- سورة الإسراء، الآية: ٣٨.

٢٠- معارف الكافية وعوارف جامي لإرشيد أحمد بن الحافظ (ت ١٤٢٥هـ)، الناشر: المدرسة العربية قاسم العلوم، سوات- باكستان، الطبعة الأولى: سنة النشر: (١٤٢٥هـ)، ٢/ ٢٢٠.

٢١- سورة المائدة، الآية: ١١٩.

٢٢- انظر: أغراض شرح جامي (باللغة الأردنية) محمد يوسف القادري، الناشر: شبير برادرز، لاهور- باكستان، سنة النشر: (٢٠١٧م)، ص ١٣٠.

٢٣- سنن أبي داود، الراوي: أبو أمامة، رقم الحديث: (٥٢٨).

للتحقيق نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾^{٢٤} وكلّ ذلك لا يتصوّر إلّا في الفعل.^{٢٥} نلاحظ في هذه المسألة أن المحشي يستشهد من القرآن الكريم من خلال ذكره لعلامات الفعل، حيث يذكر أنّ "قد" من خواص الفعل ما يدل على المعاني المختلفة بعد دخولها على الفعل الماضي والمضارع.

فائدة الاختصاص من التقديم والتأخير:

وكما يستشهد محمد شبير النعيمي حفظه الله في شرحه من القرآن الكريم، حيث يقول:^{٢٦} "يستفاد الاختصاص من التقديم ما هو حقه التأخير، كما هي القاعدة: "كل ما كان حقه أن يؤخر إذا قدّم فتقديمه يقتضي الاختصاص" كما ورد في القرآن الكريم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^{٢٧}.

نلاحظ في هذه المسألة فائدة الاختصاص من التقديم والتأخير كما رأينا قول الله تعالى الذي يفيد اختصاص الله تعالى بالعبادة؛ لأنّ تقديم المفعول وهو (إِيَّاكَ) على عامله (نَعْبُدُ) يؤتى به للقصر والحصر، والمعنى: نخصك بالعبادة، أو لا نعبد إلا إِيَّاكَ.

مسألة الفاء:

كذلك نرى كتاب "النحو الكامل" مزيّنًا بالاستشهاد من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، كما يقول صاحب هذا الكتاب في مقدمة كتابه: "هذا الكتاب مزيّن بالأمثلة من القرآن والأحاديث"،^{٢٨} كما يقول من خلال بحث دلالة الفاء: "الفاء: تقيد الترتيب والتعقيب، ... والترتيب: له قسمين:

١- الترتيب بالمعنى: أن يتصل المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ﴾^{٢٩}، ٢- الترتيب في الذكر:....."^{٣٠}. نلاحظ في هذه المسألة دلالة الفاء على الترتيب بالمعنى بالاستشهاد من القرآن الكريم، حيث دلت "الفاء" على أن قيام عدل الخلق بعد تسويته بلا مهلة، كما قال الباحث

٢٤- سورة الأحزاب، الآية: ١٨.

٢٥- عناية النحو على هداية النحو، المحشي: ابن داود عبد الواحد، الناشر: مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان-، الطبعة الخامسة (٢٠١٢م)، ص١٧.

٢٦- انظر: مختار النحو شرح هداية النحو لمحمد شبير النعيمي الهندي، الناشر: مكتبة أهل السنة، لاهور- باكستان، دون سنة النشر، ص٥.

٢٧- سورة الفاتحة، الآية: ٥.

٢٨- انظر: النحو الكامل (باللغة الأردية) جان محمد فريدي، الناشر: دار العلوم المدينة المنورة، أوكاره- باكستان، سنة النشر: (٢٠٠٨م)، ص١.

٢٩- سورة الانفطار، الآية: ٧.

٣٠- انظر: النحو الكامل (باللغة الأردية) جان محمد فريدي، ص٨٢.

عبد الله حميد غالب في رسالته: ^{٣١} والمراد بالترتيب المعنوي أن يكون المعطوف بها لاحقاً متصلًا بلا مهلة. كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾. ^{٣٢}

وكما يقول شارح هداية النحو في شرحه حول تقديم خبر "إن" على اسمه: "قوله: [إلا إذا كان ظرفاً] أي: أخبار باب "إن" تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً، فحينئذ يجوز التقديم لمجال التوسع في الظروف؛ وذلك لأن كل حدث لا بد من أن يكون في زمان ومكان، فصار الظرف مع الحدث كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبي، والجار والمجرور جار مجرى الظرف للمناسبة للظروف، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، ثم تقديم الخبر جائز إن كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ ^{٣٣}، وواجب إن كان الاسم نكرة، نحو: ^{٣٤}.....

نلاحظ في هذه المسألة وجوب تقديم خبر "إن" على اسمه إن كان الاسم نكرة والخبر ظرفاً، وجائز إن كان الاسم معرفة كما رأينا في الآية السابقة، أن كل (إيَابَهُمْ وجِسَابَهُمْ) اسم إن مؤخر منصوب، وكل (إِلَيْنَا وَعَلَيْنَا) شبه الجملة خبر إن مقدّم جواراً. **مسألة معاني "أل":**

وكما يستفيد محمد أمين- حفظه الله- في توضيح المعاني من الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتابه: حيث يقول: ^{٣٥} "ومثال الألف واللام الجنسية، "الرجل خير من المرأة"..... ومثال "أل" الاستغراقية في القرآن الكريم، ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾، ^{٣٦} ومثال "أل" للعهد الذهني في القرآن الكريم، ﴿وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾، ^{٣٧} ومثال "أل" للعهد الخارجي في القرآن الكريم، ﴿فَعَصَى الْكَرِيمَ﴾، ^{٣٨} نلاحظ في هذه العبارة معاني الألف واللام الجنسية استشهداً من القرآن الكريم، حيث في الآية الأولى تدل "أل" على الاستغراق وفي الثانية تدل على العهد الذهني، فإن

٣١- الفاء في القرآن الكريم، الباحث عبد الله حميد غالب، رسالة ماجستير (١٩٨٦م)، كلية اللغة

العربية جامعة أم القرى، ص ١٠.

٣٢- سورة الانفطار، الآية: ٧.

٣٣- سورة الغاشية الآية: ٢٦.

٣٤- وقاية النحو في شرح هداية النحو، ابن داود الحنفي، تقديم: مجلس المدينة العلمية، الناشر: مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان، الطبعة الأولى، (٢٠٠٦م)، ص ٧٨.

٣٥- انظر: درسي تقرير (التقرير الدراسي) في شرح ملا الجامي (باللغة الأردية)، مولانا محمد أمين، الناشر: مكتبة فريدي، إسلام آباد- باكستان، ص ١٥.

٣٦- سورة العصر، الآية: ٢.

٣٧- سورة يوسف، الآية: ١٣.

٣٨- سورة المزمل، الآية: ١٦.

اللام في الذنب عهد ذهني؛ لأنه يشار بها إلى فرد معين معلوم في ذهن المتكلم، وهو يعقوب نبي الله، ووضّحها أيضًا السيد أحمد الهاشمي قائلًا: ^{٣٩} "أل الجنسية: وتُسمّى "لام الحقيقة" تدخل على المسند إليه للإشارة إلى الحقيقة في ضمن فرد مبهم، إذا قامت القرينة على ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾^{٤٠} ومدخولها في المعنى كالنكرة فيعامل معاملةً، وتُسمّى لام العهد الذهني، أو بمعونة قرينة لفظية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^{٤١} أي كل إنسان بدليل الاستثناء بعده، وتُسمّى استغراقًا حقيقيًا. " وأما في الآية الثالثة تدل على العهد الخارجي، كما يقول مصطفى الغلاييني: ^{٤٢} "إما أن تكون للعهد الذكري كقولك: "جاءني ضيف" فأكرمت الضيف" أي الضيف المذكور، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾^{٤٣} كذلك نجد كتب النحو في شبه القارة مزينة بالاستدلال من القرآن الكريم.

ثانيًا: الاحتجاج بالحديث الشريف:

يأتي الحديث النبوي الشريف في المرتبة الثانية من الأدلة النقلية أي بعد القرآن الكريم مباشرة ونسب في هذا الدليل خلاف شديد وقوي يشمل جميع النحاة، ولم يستثن أحد في هذا الموقف، فهذا سيبيويه احتجّ بأحاديث محدودة في كتابه، مع أنه أول كتاب يصل إلينا يجمع بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربية، وهو مع احتجائه به لا يصرّح بأن هذه العبارات التي احتج بها من الحديث.^{٤٤} ويأتي هذا الخلاف من باب هل يعتد بالحديث الشريف في الاستشهاد، ولا سيما وأن غالبية نقل بالمعنى، وليس كما قال الرسول الكريم بالحرف الواحد لأمر تتعلق بطبيعة رواية الحديث وكيفية وصوله إلينا. ويمكن أن نقسم موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف إلى ثلاثة أقسام:

- ٣٩- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، السيد أحمد الهاشمي، الناشر: المكتبة العصرية، الإصدار: (٢٠١٧م)، ص ١١٣.
- ٤٠- سورة يوسف، الآية: ١٣.
- ٤١- سورة العصر، الآية: ٢.
- ٤٢- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، سنة النشر: (١٩٩٤م)، رقم الطبعة: ٣٠، ١/٤٧.
- ٤٣- سورة المزمل، الآية: ١٦، ١٥.
- ٤٤- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، سنة النشر: (١٩٨١م)، ص ١٠.

أولاً: مذهب المانعين مطلقاً، ويمثل القائلين به ابن الضائع^{٤٥}.
ثانياً: مذهب المجوز مطلقاً،^{٤٦} وعلى رأسهم ابن مالك وتابعين له.
ثالثاً: وهو مذهب المتوسطين: وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً، وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي.^{٤٧}
ويرجع سبب رفض النحويين القدامى للاحتجاج بالحديث النبوي والاستشهاد به، ورفضه جملة إلى أمرين وهما:
١- إن المحدثين أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى، ولم يتقيدوا باللفظ.
٢- وقوع اللحن في بعض الأحاديث؛ لأنّ في الرواة من ليس عربياً بالطبع ولا علم له بصناعة النحو.^{٤٨}
ومثلما انقسم النحاة القدماء هذا الانقسام في الاحتجاج بالحديث وعدمه، وانقسم أيضاً علماء اللغة بعد ذلك قسمين: قسم يرى عدم الاحتجاج به، وقسم يرى ضرورة الاحتجاج به.
فالدكتور طه الراوي حاول أن يقف موقفاً إيجابياً في الاحتجاج بالحديث، فقد ردّ على من قال بأنّ الحديث مروي عن أعاجم بقوله: "والقول بأنّ في رواية الحديث أعاجم ليس بشيء؛ لأنّ ذلك يقال في رواية الشعر والنثر اللذين يحتج بهما فإن فيهما الكثير من الأعاجم".^{٤٩}
من الملاحظ أن النحاة القدماء والمحدثين في إجازة الاحتجاج بالحديث الشريف أو عدم إجازته هو عدم نقله جميعه بلفظ الرسول- صلى الله عليه وآله وسلم- وإنما هناك نقل بالمعنى مما يؤدي إلى عدم إجازة نقله نقلاً دقيقاً من ناحية الصياغة التي يحاول أن يوصلها الرسول الكريم إلى الناس أجمعين، والسبب الآخر أن غالبية نقلته من الأعاجم الذين لا يعتد بعربيّتهم.
وقد ناقش الكثير من العلماء هذين السببين نقاشاً واسعاً لا يسعنا ذكره الآن، فمنهم من كان مؤيداً، ومنهم من كان معارضاً، ولكلّ منهم حججه وأدلته، وعلى الرغم من

٤٥- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، ص ٢٠.

٤٦- خزنة الأدب للبغدادي، ٩/١.

٤٧- خزنة الأدب للبغدادي، ٢٠، ٢٩/١.

٤٨- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير ببغداد، سنة النشر: (١٩٦٩م)، ص ١٣.

٤٩- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، ص ١٣٢.

هذين السببين يعدّ الحديث الشريف حجّةً في الاستشهاد اللغوي. ففيمّا يخصّ نحاة شبه القارة وموقفهم من الاحتجاج فقد كان موقفهم موقف المؤيدين للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، كما يقول الدكتور أبوبكر في مقاله: "هذه اللغة العالية التي هي الذروة من الفصاحة والقمة من البلاغة، كانت وما تزال المورد الثاني بعد القرآن من موارد دراسة اللغة العربية لغة ونحوًا وأدبًا وبلاغة".^{٥٠} وكذلك يسمع الاستشهاد بالحديث الشريف الشيخ ابن داود الحنفي في شرحه للهداية في النحو، حيث يقول: قوله: (مع إيراد الأمثلة) والأمثلة جمع المثال كالأئمة جمع الإمام، والمثال ما يذكر لإيضاح القاعدة، والشاهد يذكر لإثباتها فهو أخص من المثال؛ لأن كل ما يصلح أن يكون شاهدًا يصلح أن يكون مثالًا من غير عكس؛ لأن الإثبات لا يتيسر بكل كلام بل لابد له من أن يكون من التنزيل أو الحديث أو من كلام من يوثق بعربيته، بخلاف الإيضاح فإنه لا يحتاج إلى ذلك.^{٥١} وعلى الرغم من قلة الأحاديث النبوية التي استشهد بها النحاة مقارنة بكلام الله تعالى والأبيات الشعرية، إذ يُعتبر نحاة شبه القارة بمنزلة ابن مالك والرضي والجامي وآخرين ممن اشتهروا بالتوسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

الأمثلة:

وفيمّا يلي نماذج من الاستشهاد عند نحاة شبه القارة بالحديث النبوي الشريف.

مسألة دخول "أن" على الأفعال المقاربة:

وكما استشهد صاحب "كتاب النحو" بالحديث الشريف في البحث حول أفعال المقاربة، حيث يقول:^{٥٢} "طفق، جعل، أخذ: هي من أفعال المقاربة، وتدخل على الفعل المضارع، ولكن لم يدخل "أن" على خبرها، نحو: كما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَوَظَّفَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾^{٥٣} وكما ورد في الحديث الشريف: {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِعِمَارٍ حِينَ جَعَلَ يَحْفَرُ الْخَنْدَقَ وَجَعَلَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ...}.^{٥٤} نلاحظ في هذه المسألة أن خبر أفعال المقاربة المذكورة يكون خاليًا من أداة "أن"،

٥٠- الاستشهاد اللغوي ومصادره: المناهج والقواعد، الدكتور أبو بكر، ص ١٦٤.

٥١- وقاية النحو في هداية النحو، ابن داود الحنفي، ص ١٠.

٥٢- انظر: كتاب النحو (باللغة الأردنية) لعبد الرحمن أمر تسري الهندي، المحشي والمحقق: محمد أشرف تاجبوري، الناشر: إدارة صديق، كجرات- الهند، الطبعة الخامسة (٢٠١٩م)، ص ٤٠.

٥٣- سورة طه، الآية: ١٢١.

٥٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل للإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة: (٢٠٠١م)، الراوي: أبو سعيد الخدري، حديث رقم: (٢٢٦٠٩).

واستدل له بالقرآن والحديث، حيث نرى لم يدخل "أن" على الشاهدين أي "يُخَصِّفَانِ" في الآية و"يَحْفُزُ" في الحديث.

مسألة معاني حرف "من":

وكما يستشهد محمد سعيد (ت ١٤٠٦هـ) من الحديث الشريف في شرحه، حيث يقول: ^{٥٥} "وإنما تقع "من" لابتداء الغاية في غير الزمان نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، ^{٥٦} وفي الزمان أيضاً عند الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾، ^{٥٧} وفي الحديث: ﴿فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ﴾. ^{٥٨} نلاحظ في هذه المسألة دلالة "من" على غير الزمان والزمان أيضاً، واستدل له الشارح بالقرآن الكريم والحديث الشريف، حيث يدل "من" على الزمان أي نزل المطر من وقت الجمعة إلى وقت الجمعة المقبلة.

مسألة أفعال المدح والذم:

وكذلك يستشهد محمد فيض (ت ١٤٣١هـ-٢٠١٠م) من الحديث الشريف في شرحه للعوامل المائة في أفعال المدح والذم قائلاً: ^{٥٩} "الشرح: قوله: (وهو فعل) أي نعم بدليل لحوق تاء التأنيث الساكنة عليها، كما ورد في الصحيح البخاري، قال عمر بن الخطاب: ﴿نُعِمْتَ الْبُدْعَةُ هَذِهِ﴾. ^{٦٠}

نلاحظ في هذه المسألة أن كلمة "نعم" فعل بدليل من الحديث السابق وهو لحوق تاء التأنيث الساكنة عليها، وتعتبر تاء التأنيث تاء ساكنة تتصل بالفعل الماضي فقط.

مسألة أسماء الأفعال:

يتحدث المحشي عن أسماء الأفعال- المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً- استشهاده من الحديث الشريف، حيث يقول: ^{٦١} قوله: (نحو "صه") فإنه نقل من الصوت إلى المعنى المصدر، ثم منه إلى اسم الفعل بمعنى "اسكت" وهكذا "مه"، قال النبي

٥٥- الفرع الكامل على شرح مائة عامل للعلامة محمد سعيد (ت ١٤٠٦هـ)، ص ١١.

٥٦- سورة الإسراء، الآية: ١.

٥٧- سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

٥٨- سنن النسائي، الراوي: أنس بن مالك، كتاب الاستسقاء، (رقم الحديث: ١٥٠٤).

٥٩- انظر: التوضيح الكامل شرح شرح مائة عامل، محمد فيض أحمد أويسي، الناشر: المكتبة النظامية، لاهور- باكستان، ص ٢٨٧.

٦٠- صحيح بخاري، الراوي: عبد الرحمن بن عبد القاري، كتاب صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان، رقم الحديث: (٢٠١٠)، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى (٢٠٠٢م).

٦١- حاشية الفرع النامي على شرح ملا جامي، ابن داود عبد الواحد، الناشر: المكتبة المدينة- كراتشي، الطبعة الأولى، سنة النشر: (٢٠١٤م)، ص ٢٨.

الكريم عليه الصلاة والتسليم: {إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَهْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعُوثٌ}.^{٦٢}

نلاحظ في هذه المسألة دلالة اسم الفعل "صَه" على فعل الأمر "اسكت" احتجاجاً من الحديث الشريف.

مسألة الإعراب النحوي:

وكذلك استشهد صاحب النحو الكامل في كتابه، قائلاً:^{٦٣} "كذلك لما تكون أربعة أو خمسة أسماء، وأربعة أولى خالية من الألف واللام تجعل الإضافة بينهم، كما ورد في الحديث الشريف: {فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ}."

نلاحظ في هذه المسألة أن المؤلف يذكر أصول الإعراب موضعاً من الحديث الشريف، وهو لما تكون أربعة أو خمسة أسماء وأربعة أولى خالية من الألف واللام تجعل الإضافة بينهم، فلما نتوجه إلى الحديث المذكور نجد فيه خمسة أسماء وأربعة أولى خالية من الألف واللام وهي (فَاطِمَةُ- سَيِّدَةُ- نِسَاءِ- أَهْلِ) والخامس معرفة بالألف واللام وهو (الْجَنَّةِ) إذن تجعل الإضافة بينهم.

مسألة علامات الاسم:

وكما استشهد شارح "نحو مير" سردار أحد حسن- حفظه الله- من الحديث الشريف في شرحه "التبصير شرح نحو مير"، حيث قال: "لقد ذكر المؤلف إحدى عشر علامة للاسم، وأود أن أذكر بقية العلامات، فيما يلي:

دخول حرف النداء، نحو: يَا زَيْدٌ"

دخول إِنْ وأخواتها، نحو: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ"

دخول لولا، نحو كما ورد في الحديث الشريف: (لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكُ عُمرُ)...."^{٦٤}

نلاحظ في هذه المسألة، محاولة الشارح بعد إنهاء شرح كلام المؤلف عن خواص الاسم، ذكر خاصية أخرى من خواص الاسم، ويستدل له من الحديث الشريف، حيث يذكر أنّ "لولا" أيضاً علامة من علامات الاسم؛ لأن لولا هو أحد حروف الشرط غير الجازمة التي تدخل على الجملة الاسمية، ويُفيد هذا الحرف امتناع شيء لوجود آخر، ويستدل به من الحديث الشريف المذكور آنفاً، حيث دخل "لولا" على الاسم وهو "علي".

مسألة تقديم الخبر لأن:

كما يقول شارح هداية النحو في شرحه حول تقديم الخبر لأن:^{٦٥} "قوله: [إلا إذا كان

٦٢- سنن أبي داود، الراوي: أنس بن مالك، رقم الحديث: (١١١٢)، ٢٧٦/١.

٦٣- انظر: النحو الكامل (باللغة الأردنية) جان محمد فريدي، ص ٤٩.

٦٤- انظر: التبصير شرح نحو مير (باللغة الأردنية) لسردار أحد حسن، الناشر: مكتبة النظامية، لاهور- باكستان،- سنة النشر: (٢٠٠٩م)، ص ٦٣.

٦٥- وقاية النحو في هداية النحو، ابن داود الحنفي، ص ٧٨.

ظرفاً] أي: أخبار باب إنَّ تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً، فحينئذ يجوز التقديم لمجال التوسع في الظروف؛ وذلك لأنَّ كل حدث لا بد من أن يكون في زمان ومكان، فصار الظرف مع الحدث كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجني، والجار والمجرور جار مجرى الظرف للمناسبة للظروف، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، ثم تقديم الخبر جائز إن كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ)^{٦٦}، وواجب إن كان الاسم نكرة نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا)^{٦٧}..... وأيضاً قوله: (إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ جُكْمَةً)^{٦٨}.

نلاحظ في هذه المسألة جواز تقديم خبر "إنَّ" إن كان الخبر ظرفاً، ويوضح الشارح هذه المسألة احتجاجاً بالقرآن الكريم والحديث الشريف، فهنا يجوز تقديم خبر "إنَّ" إن كان الاسم معرفة كما نراه في كل من الآيات السابقة (إِلَيْنَا + عَلَيْنَا) شبه الجملتان بالجار والمجرور خبران مقدمان جوازاً؛ لأنَّ اسمهما معرفة وهما (إِيَابَهُمْ + حِسَابَهُمْ)، وواجب إن كان الاسم نكرة، كما وردت في كل من الأحاديث المذكورة (مِنَ الْبَيَانِ + مِنَ الشَّعْرِ) شبه الجملتان بالجار والمجرور خبران مقدمان وجوباً؛ لأنَّ اسمهما نكرة وهما (لَسِحْرًا + وَجُكْمَةً).

مسألة علامات الفعل:

وكما يستفيد محمد سيف الرحمن القاسم- حفظه الله- في ذكر علامات الفعل من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، كما قال: ^{٦٩} "قوله: (أن يصح الإخبار به لا عنه) الحاصل أنَّ صحَّة الإخبار به على قسمين أحدهما: ما يكون مع صحَّة الإخبار عنه، وثانيهما: ما يكون مع عدم الصحَّة، فالأول من علامات الاسم، والثاني من علامات الفعل، وقوله: (دخول قد)؛ لأنها إما للتقريب نحو: {قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ}،^{٧٠} أو للتقليل نحو.....".

نلاحظ في هذه العبارة أن المؤلف استشهد بالحديث الشريف في ذكر علامات الفعل، حيث وردت "قد" على كلمة "قامت" التي تدلّ على كونها فعلاً.

٦٦- سورة الغاشية الآية: ٢٦.

٦٧- الصحيح البخاري، الراوي: عبد الله بن عمر، رقم الحديث: ٥٧٦٧.

٦٨- الصحيح البخاري، الراوي: أبي بن كعب، رقم الحديث: ٦١٤٥.

٦٩- غنية النحو شرح هداية النحو، مولانا محمد سيف الرحمن القاسم، الناشر: جامعة الطيبات للبنات الصالحات- كوجرانواله- باكستان، الطبعة الثانية، (٢٠٠٨م)، ص ٢٤.

٧٠- سنن أبي داود، رقم الحديث: ٥٢٨، الباب الثاني، كتاب الصلوة.

الاحتجاج بالشواهد الشعرية:

قسم العلماء الشعراء على طبقات أربع:
"الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.
الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كليب وحسان.
الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويُقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المؤلّدون، ويُقال لهم المحدثون، وهم الذين من بعد الإسلاميين إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس."^{٧١}

"وظهر اختلاف بين العلماء من ناحية الاحتجاج بهذه الطبقات، فالطبقتان الأوليتان يُستشهد بشعرهما إجماعاً، وأمّا الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأمّا الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل: يستشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح."^{٧٢}

وفيما يخص موقف نحاة شبه الجزيرة الهندية من الاحتجاج بالشواهد الشعرية فلا يختلفون عن الآخرين ممن سبقه من إكتارهم الاستشهاد بالشواهد الشعرية، فلا يكاد كثير من مسائل نحوية تخلو من شاهد شعري سواء كان استشهداً أو تمثيلاً، اقتصر في دراستي على بعض الشواهد الشعرية التي استشهد بها نحاة شبه القارة على بعض المسائل النحوية.

ومن تلك الشواهد ما يلي ذكرها:

مسألة معاني "الباء":

وكما يقول محمد سعيد (ت ١٤٠٦ هـ) في شرحه من خلال ذكر معاني "الباء":^{٧٣}
"ثم اعلم أن المصنّف قد أهمل بعض المعاني، فمنها: البذل، كقول الشاعر الحماسي:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانًا وركبنا

أي: فليت لي بدلهم... إلخ، ومنها: الاستعلاء، نحو قول الشاعر:

أَرْبُ يَبُولُ الثَّغْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ"

نلاحظ في هذه المسألة، محاولة الشارح بعد انتهاء شرح كلام المؤلف عن معاني "الباء" ذكر معاني أخرى التي لم يذكرها المؤلف في كتابه، ويستشهد لها من الأشعار، حيث في البيت الأول يدل "الباء" على البذل وفي الثاني على الاستعلاء، أي: أرب يبول الثغلبان على رأسه.

٧١- رضي الدين الأسترباذي نحوياً، رسالة ماجستير لأحياء عادل الحجاج، ص ١١٨.

٧٢- خزائن الأدب للبغدادي، ٣٠/١.

٧٣- الفرح الكامل على شرح مائة عامل للعلامة محمد سعيد، ص ٩.

مسألة تنوين الترجم:

وكذلك يستشهد رشيد أحمد (ت ١٤٢٥هـ) بالشواهد الشعرية في شرحه، حيث قال: "قوله: (التنوين: مع تقسيمه إلى الأقسام الأربعة)..... وأما تنوين الترجم فهو ما يلحق آخر الأبيات والمصاريح لتحسين الإنشاء، وهذا التنوين لا يختص بالاسم بل يدخل على كل واحد من أقسام الكلمة الاسم والفعل والحرف، أما على الاسم والفعل فكما قال الشاعر: أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابْتَ والشاهد فيه قوله: "والعتابين" الذي هو الاسم، و"أصابن" الذي هو فعل الماضي لحقهما تنوين الترجم."^{٧٤}

نلاحظ في هذه العبارة أن الشارح يستشهد بالشعر في مسألة إلحاق تنوين الترجم، حيثما لحق التنوين العروض والقافية، وهما: العتابين وأصابن، والأصل العتابا وأصابا، فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، والأول اسم، والثاني فعل.

مسألة عمل "ما" و"لا" المشبهتين بـ"ليس":

كذلك يستشهد إرشاد أحمد- حفظه الله- من الأبيات الشعرية في شرحه لهداية النحو، حيث يقول: ^{٧٥} "ما" و"لا" المشبهتان بـ"ليس" يعملان في لغة أهل الحجاز، ونزل القرآن أيضاً في لغتهم، كما قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^{٧٦}، وأما بنو تميم فلا يعملونهما أصلاً، ويبقى الاسم والخبر مرفوعاً كما كانا مرفوعان قبل دخول أحدهما أي "ما ولا"، كما قال الشاعر عن لسان بني تميم شعراً:

وَمُهْفَهْفٍ كَالْغُصْنِ قُلْتُ لَهُ ائْتَسِبْ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبِّ حَرَامٌ

نلاحظ في هذه المسألة أن الشارح يذكر لغتين في قبيلتين، حيث في لغة أهل الحجاز يعمل "ما" و"لا" المشبهتين بـ"ليس" على الاسم والخبر، كما نراه في التنزيل الحكيم (بَشَرًا) خبر "ما" منصوباً، وأما بنو تميم فلا يعملونهما أصلاً، ويستدل له المؤلف بالشعر حيث "ما" لم يعمل على اسمها وخبرها، ودلّ على كونها مهملة.

مسألة "ذو" بمعنى "الذي":

وكذلك يستشهد الحافظ عبد الرشيد- حفظه الله- من الشعر في شرحه لهداية النحو حيث قال: ^{٧٧} و"ذو" أيضاً من أسماء الموصولة في لغة بني طيء فقط، ويأتي "ذو"

- ٧٤- معارف الكافية وعوارف الجامي لرشيد أحمد بن الحافظ، ص ٩٦.
٧٥- انظر: إرشاد النحو شرح هداية النحو (باللغة الأردنية) لإرشاد أحمد، الناشر: المكتبة العلمية، بشاور- باكستان، دون سنة الطبع، ص ١٧٢.
٧٦- سورة يوسف، الآية: ٣١.
٧٧- انظر: بداية النحو شرح هداية النحو، للحافظ عبد الرشيد خليل، الناشر: مكتبة نعمانية، لاهور- باكستان، سنة النشر: (٢٠١٢م)، ص ١٤٣.

بمعنى "الذي" كقول الشاعر:^{٧٨}

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي
وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ
نلاحظ في هذه المسألة أن المؤلف يستشهد بالشعر على مجيء "ذو" اسماً موصولاً
بمعنى "الذي"، وهذا في لغة بني طيء، وتقدير الكلام: وبئري الذي حفرت والذي
طويت.

مسألة تنازع الفعلين:

وكذلك يستشهد صاحب عناية النحو على هداية النحو بالشواهد الشعرية في مسألة
"تنازع الفعلين"، حيث قال: "قوله: (والكوفيون يختارون إعمال الفعل الأول مراعاة
للتقديم والاستحقاق) والمراد بها إنَّ الكوفيين يختارون إعمال الفعل الأول مع تجويز
إعمال الفعل الثاني مراعاة للتقديم والاستحقاق؛ لأنَّ المقدم أحق بأخذ الحكم من المؤخر؛
لأنَّ التقديم من وظائف الأصل، والأصل أولى بأخذ الحكم، ولأنَّ إعمال الفعل الأول لا
يستلزم الإضمار قبل الذكر وإعمال الثاني يستلزمه، واستدلوا أيضاً بقول امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال
حيث قالوا: إن (كفاني) و(لم أطلب) تنازعا في (قليل من المال) وامرئ القيس من
شعراء العرب الفصحاء أعمل الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره بدليل أن
الفصح لا يختار إلا الوجه المختار، فلما اختاره دلَّ على أنَّ إعمال الأول هو
المختار.^{٧٩}

نلاحظ في هذه المسألة أن شارح "هداية النحو" يوضح ويرجح رأي الكوفيين في
تنازع الفعلين وهو إعمال الفعل الأول مراعاة للتقديم والاستحقاق مستدلاً بشعر امرئ
القيس، حيث اختار إعمال الأول، وأنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن
الشاعر فصيح.
النتيجة:

يظهر لنا من خلال البحث المذكور أن نحاة شبه القارة الهندية يجيزون الاحتجاج
من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية، مع ذلك ما يبرز في كتبهم أنهم
يحتجون من القرآن الكريم أكثر وأغلب، ثم من الأبيات الشعرية ثم من الأحاديث الشريفة.

٧٨- الخزانة ٣٤٦/٦، عجز بيت من بحر الوافر قاله سنان بن الفحل الطائي.

٧٩- عناية النحو على هداية النحو، المحشي: ابن داود مولانا عبد الواحد الحنفي، ص ٦٣.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- صحيح بخاري، الراوي: عبد الرحمن بن عبد القاري، كتاب صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى (٢٠٠٢م).
- سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، بدون سنة الطبع.
- سنن النسائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، رقم الطبعة: الأولى، سنة (٢٠٠١م).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل للإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة: (٢٠٠١م).
- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير ببغداد، سنة النشر: (١٩٦٩م).
- إرشاد النحو شرح هداية النحو لإرشاد أحمد، الناشر: المكتبة العلمية، بشاور- باكستان، دون سنة الطبع.
- الاستشهاد اللغوي ومصادره: المناهج والقواعد، الدكتور أبو بكر، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور- باكستان، العدد الرابع والعشرون (٢٠١٧م).
- أغراض شرح جامي، محمد يوسف القادري، الناشر: شبير برادرز، لاهور- باكستان، سنة النشر: (٢٠١٧م).
- بداية النحو شرح هداية النحو للحافظ عبد الرشيد خليق، الناشر: مكتبة نعمانية، لاهور- باكستان، سنة النشر: (٢٠١٢م).
- التبصير شرح نحو مير لسردار أحد حسن، الناشر: مكتبة النظامية، لاهور- باكستان، سنة النشر: (٢٠٠٩م).
- التوضيح الكامل شرح شرح مائة عامل، محمد فيض أحمد أويسي، الناشر: المكتبة النظامية، لاهور- باكستان.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، سنة النشر: (١٩٩٤م)، رقم الطبعة: ٣٠.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، الناشر: المكتبة العصرية، الإصدار: (٢٠١٧م).
- حاشية الفرع النامي على شرح ملا جامي، ابن داود عبد الواحد، الناشر: المكتبة المدينة- كراتشي، الطبعة الأولى، سنة النشر: (٢٠١٤م).
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، سنة الطبع: (١٩٩٧م-١٤١٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.

- درسي تقرير (التقرير الدراسي) في شرح ملا الجامي، مولانا محمد أمين، الناشر: مكتبة فريدي، إسلام آباد- باكستان.
- رضي الدين الأسترايازي نحوياً، رسالة ماجستير لأحياء عادل الحاج، سنة (٢٠٠٣م)، جامعة موته.
- عناية النحو شرح هداية النحو، مولانا محمد سيف الرحمن القاسم، الناشر: جامعة الطيبات للبنات الصالحات- كوجرانواله- باكستان، الطبعة الثانية، (٢٠٠٨م).
- عناية النحو على هداية النحو، المحشي: ابن داود عبد الواحد، الناشر: مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان، الطبعة الخامسة (٢٠١٢م).
- الفاء في القرآن الكريم، الباحث عبد الله حميد غالب، رسالة ماجستير (١٩٨٦م)، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى.
- الفرح الكامل على شرح مائة عامل للعلامة محمد سعيد (ت ١٤٠٦هـ)، الناشر: مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان.
- كتاب النحو لعبد الرحمن أمر تسري الهندي، المحشي والمحقق: محمد أشرف تاجبوري، الناشر: إدارة صديق، كجرات- الهند، الطبعة الخامسة (٢٠١٩م).
- لسان العرب، ابن منظور، الناشر: دار المعارف، سنة: (٢٠١٦م).
- مختار النحو شرح هداية النحو لمحمد شبير النعيمي الهندي، الناشر: مكتبة أهل السنة، لاهور- باكستان، دون سنة النشر.
- مصباح المعاني شرح شرح مُلاً جامي للشيخ محمد غلام سرور، الناشر: المكتبة القديمة، كراتشي- باكستان، بدون سنة الطبع.
- معارف الكافية وعوارف جامي لِرشيد أحمد بن الحافظ (ت ١٤٢٥هـ)، الناشر: المدرسة العربية قاسم العلوم، سوات- باكستان، الطبعة الأولى: سنة النشر: (١٤٢٥هـ).
- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة) لأحمد رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة- بيروت، سنة النشر: (١٩٥٨م).
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة- دار الفرقان، الطبعة الأولى، سنة النشر: (١٩٨٥م)،
- موازنة بين شرح الرضي الأسترايازي وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، رسالة الدكتوراه لأمة السلام الشامي، حزيان، سنة: (١٩٩٨م).
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، سنة النشر: (١٩٨١م).
- النحو الكامل، جان محمد فريدي، الناشر: دار العلوم المدينة المنورة، أوكاره- باكستان، سنة النشر: (٢٠٠٨م).

- وقاية النحو في شرح هداية النحو، ابن داود الحنفي، تقديم: مجلس المدينة العلمية، الناشر: مكتبة المدينة، كراتشي- باكستان-، الطبعة الأولى، سنة: (٢٠٠٦م).

- **Translation of sources and references:**

- The Holy Quran
- Sahih Bukhari, narrator: Abd al-Rahman ibn Abd al-Qari, Book of Tarawih Prayers, Chapter: The Virtue of One Who Prays in Ramadan, Dar Ibn Katheer, Damascus - Beirut, first edition 2002 AD.
- Sunan Abi Dawud, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, publisher: Al-Maktabah Al-Asriyah, Beirut, without year of publication.
- Sunan Al-Nasa'i, Publisher: Al-Resala Foundation, Edition No.: First, year 2001 AD.
- Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal by Imam Ahmad ibn Hanbal, edited by: Shuaib Al-Arnaout, publisher: Al-Resala Foundation, first edition, year: 2001 AD.
- Ibn Jinni Al-Nahwi, Fadel Saleh Al-Samarrai, Dar Al-Nazir in Baghdad, year of publication: 1969 AD.
- Irshad Al-Nahwah Explanation of Hidayat Al-Nahwah by Irshad Ahmad, Publisher: Al-Maktabah Al-Ilmiyyah, Peshawar - Pakistan, without the year of publication.
- Linguistic citation and its sources: Curriculum and grammar, Dr. Abu Bakr, Arabic Section Journal, University of the Punjab, Lahore - Pakistan, Issue Twenty-Four 2017 AD.
- Objectives of Sharh Jami, Muhammad Yusuf Al-Qadri, Publisher: Shabir Baradars, Lahore - Pakistan, Publication Year: 2017 AD.
- The beginning of grammar, explaining the guidance of grammar by Hafiz Abdul Rashid Khaleq, publisher: Numanayah Library, Lahore - Pakistan, year of publication: 2012 AD.
- Al-Tabisir Sharh Nahwa Mir by Sardar Ahad Hassan, Publisher: Al-Nizamiya Library, Lahore - Pakistan, Year of Publication: 2009 AD.
- The complete clarification Sharh Sharh 100 Factors, Muhammad Faiz Ahmad Owaisi, Publisher: Al-Matbatah Al-Nizamiyah, Lahore - Pakistan.

- Jami' al-Durs al-Arabiyyah, Mustafa al-Ghalayini, publisher: Modern Library, year of publication: (1994), edition number: 30.
- Jawaher Al-Balagha fi Al-Ma'ani, Al-Bayan and Al-Badi', Al-Sayyid Ahmad Al-Hashemi, Publisher: Al-Maktabah Al-Asriyah, Edition: 2017 AD.
- Hashiyat al-Farah al-Nami on the explanation of Mulla Jami, Ibn Dawud Abdul Wahid, publisher: Al-Madina Library - Karachi, first edition, year of publication: 2014 AD.
- The Treasury of Literature and the Heart of the Door of Lisan Al-Arab, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi, edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, year of publication: (1418 AD - 1997 AD), Al-Khanji Library, Cairo - Egypt.
- Study report (study report) in the explanation of Mulla Al-Jami, Maulana Muhammad Amin, publisher: Faridiya Library, Islamabad - Pakistan.
- Radhi al-Din al-Astarabadhi Grammar, Master's Thesis on the Biology of Adel al-Hajjaj, year (2003 AD), Mutah University.
- Inayat al-Nahwah, Explanation of Hidayat al-Nahwah, Maulana Muhammad Saif al-Rahman al-Qasim, Publisher: Al-Tayyibat University for Pious Girls - Kujranwala - Pakistan, second edition, (2008 AD).
- Attention to Grammar on the Guidance of Grammar, Al-Mahshi: Ibn Dawud Abdul Wahid, Publisher: Madinah Library, Karachi - Pakistan -, fifth edition 2012 AD.
- The Fa in the Holy Qur'an, researcher Abdullah Hamid Ghaleb, Master's thesis (1986), College of Arabic Language, Umm Al-Qura University.
- Al-Farah Al-Kamil Ali Explanation of One Hundred Factors by the scholar Muhammad Saeed (d. 1406 AH), Publisher: Madinah Library, Karachi - Pakistan.
- The Grammar Book by Abd al-Rahman Amir Tasri al-Hindi, edited and edited by: Muhammad Ashraf Tajpuri, publisher: Siddiq Administration, Gujarat - India, fifth edition 2019 AD.
- Lisan Al-Arab, Ibn Manzur, Publisher: Dar Al-Maaref, Year: 2016 AD.

- Mukhtar Al-Nahwah, Sharh Hidayat Al-Nahwah, by Muhammad Shabir Al-Naimi Al-Hindi, Publisher: Ahl Al-Sunnah Library, Lahore - Pakistan, without the year of publication.
- Misbah Al-Maani Sharh Sharh Mulla Jami by Sheikh Muhammad Ghulam Suroor, Publisher: Old Library, Karachi - Pakistan, without year of publication.
- Ma'arif al-Kafiya wa Awarf Jami by Rashid Ahmad bin al-Hafiz (d. 1425 AH), Publisher: Arab School Qasim al-Ulum, Swat - Pakistan, first edition: Year of publication: 1425 AH.
- Dictionary of the Language Text (Modern Linguistic Encyclopedia) by Ahmed Reda, Publisher: Al-Hayat Library House - Beirut, Publication Year: 1958 AD.
- Dictionary of Grammatical and Morphological Terms, Muhammad Samir Al-Labadi, Publisher: Al-Resala Foundation - Dar Al-Furqan, first edition, year of publication: 1985 AD.
- A balance between the explanation of Al-Radi Al-Astarabadi and the explanation of Ibn Jama'a on Kafiya Ibn Al-Hajib, doctoral dissertation to Ummah Al-Salam Al-Shami, June, year: 1998 AD.
- The Grammarians' Position on Invoking Hadith, Khadija Al-Hadithi, Dar Al-Rasheed Publishing, Year of Publication: 1981 AD.
- Complete Grammar, Jan Muhammad Faridi, Publisher: Dar Al-Ulum Medina, Ukarah - Pakistan, Publication Year: 2008 AD.
- The protection of grammar in explaining the guidance of grammar, Ibn Dawud al-Hanafi, presented by: Al-Madina Scientific Council, publisher: Al-Madina Library, Karachi - Pakistan -, first edition, year: (2006 AD).

